

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1475
25 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٤٧٥

المعقدة بالمقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد أغويلار

المحتويات

مسائل تنظيمية ومسائل أخرى (تابع)

./. ..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وبنفي تقديم تصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥

مسائل تنظيمية وسائل أخرى (تابع)

قائمة المسائل التي يتعين النظر فيها في سياق النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف في إطار

البند ٤ من العهد (تابع)

التقرير الأولي المقدم من غواتيمala (تابع) (CCPR/C/81/Add.7)

المسألة (ح)

١ - السيدة ميدينا كويروغا: قالت إن تقرير غواتيملا يعترف بوجود النزاعسلح الداخلي غير أنه يعترف أيضاً بأن الحكومة لم تستغل المادة ١٣٨ من الدستور التي تخولها إعلان حالة الطوارئ. واقترحت بناءً على ذلك تعديل صيغة السؤال بحيث تعكس تلك الحالة: "معأخذ الفقرتين ٣٩ و ٤٦ من التقرير في الاعتبار، يرجى توضيح ما إذا كان القانون العادي المطبق في حالات السلم يسري على حالات النزاعسلح الداخلي وإذا كان الجواب بالنفي، يرجى توضيح ماهية التشريع الخاص الذي يجري تطبيقه. ويرجى توضيح المركز المنوط للحقوق التي تنص عليها الفقرة ٢ من المادة ٤ من العهد، في حالة الاستناد إلى المادة ١٣٨ من الدستور، وما إذا كانت تسمح بتعليق هذه الحقوق".

٢ - اعتمدت المسألة (ح) بصيغتها المعدلة شفويا.

المسألة (ط)

٣ - السيد بان: قال إن المسألة تقتصر فيما يبدو على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت مؤخراً في عهد الحكومة الحالية، غير أنه يود أيضاً أن يعرف سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والمعاقبة عليها.

٤ - السيد بروني شيلي: قال إن مناخ الإفلات من العقوبات، السائد في غواتيملا يجعل من العسير إلصاق التوأمين الساربة. ورأى أن يتوجه السؤال نحو معرفة الترتيبات الملحوظة التي اتخذت للتحقيق في الحالات المحددة المبلغ عنها. ويمكن أن يقسم إلى جزأين، يعالج الجزء الأول الحالات المحددة المشار إليها في الفقرات ٣٢ إلى ٣٨ من التقرير؛ أما الجزء الثاني فيعالج السياسات العامة التي تنتهجها الحكومة.

٥ - الرئيس: ذكر أنه بالرغم من أنه لم يمض على وجود الحكومة الحالية في الحكم أكثر من بضعة شهور، فقد حدث تغير كبير في حوارها. وقال إنه يرى أن اللجنة تحتاج إلى معرفة ما جرى منذ التصديق على العهد.

٦ - السيد بوير غنتال: يؤيد السيد باغواتي، قال إنه ينبغي إضافة عبارة "والمعاقبة عليها" بعد عبارة "التحقيق" في ترجمة السطر الثالث من النص الانكليزي.

٧ - السيدة ميدينا كويروغا: قالت إنه ينبغي إضافة الإشارة إلى المعاقبة قرب نهاية القائمة، بعد عبارة "للحالة الذين وجد أنهم مسؤولون إلى المحاكم".

٨ - السيدة شانيه: قالت إنها تتفق على أن من شأن هذا التعديل أن يعترف بمبدأ افتراض براءة المتهمين.

٩ - اعتمدت المسألة (ط) بصيغتها المعدلة شفويا.

المسألة (ي)

١٠ - السيدة ميدينا كويروغا: قالت إن على اللجنة، لدى حصولها على اعتراف أو شهادة، أن تسعى إلى تحديد من يقع عليه عبء إثبات وقوع التعذيب.

١١ - السيدة إيفات: قالت إنه ينبغي أن تستبدل عبارة "استعملت" بعبارة "قبلت" في ترجمة السطر الأول من النص الانكليزي.

١٢ - السيد كلارين: قال إن مسألة قبول شهادة حصل عليها تحت التعذيب ومسألة عبء الإثبات هما مسألتان مختلفتان وينبغي معالجة كل منها على انفراد.

١٣ - اعتمدت المسألة (ي) بصيغتها المعدلة شفويا.

المسألة (ك)

١٤ - السيد بروني شيلي: قال إنه ينبغي إضافة الناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى قائمة الذين يواجهون معوقات لدى اصطلاحهم بواجباتهم.

١٥ - السيدة ميدينا كويروغا: قالت إن الإشارة إلى الفقرة ٤٣ من التقرير تبدو أنها غير مناسبة وينبغي حذفها. وأضافت أنه ينبغي تحديد طبيعة المعوقات التي واجهتها.

١٦ - السيدة شانيه: قالت إنه، أخذًا للمشاكل المثارة في الفقرة ٤٣، في الاعتبار ينبغي سؤال الحكومة عن الترتيبات التي اتخذتها من أجل تفادي المعوقات المشار إليها.

١٧ - لورد كولفيل: قال إنه بما أنه توجد العراقيل يشيرها، عدد من الفحائل المختلفة فلعله من المفيد لو أمكن لحكومة غواتيمala شرح بعضها شرحا وافيا بدرجة أكبر.

١٨ - السيدة شانيه: قالت إن بإمكان اللجنة أيضاً أن تسأل عن الترتيبات المحددة التي اتخذت لمنع تكرر حدوث أعمال من قبيل تلك المشار إليها في الفقرة ٣٤.

١٩ - اعتمدت المسألة (ك), بصيغتها المعبدة شفويا.

المسائل من (ل) إلى (ن)

٢٠ - اعتمدت المسائل من (ل) إلى (ن)

المسألة (س)

٢١ - السيد لالاه: قال إنه ينبغي أيضاً للجنة أن تسأل عن ترتيبات الحماية الخاصة المتخذة بموجب المادة ٢٤ من العهد في الحالة المحددة التي تخص أطفال الشوارع.

٢٢ - اعتمدت المسألة (س) بصيغتها المعبدة شفويا.

المسألة (ع)

٢٣ - اعتمدت المسألة (ع).

٢٤ - السيد بورغنتال: اقترح توسيع نطاق الجزء الأول من المسألة (ع) بإضافة إشارة إلى الولاية القضائية على النسق التالي: "ما هي الظروف، إن وجدت، التي يكون فيها للمحاكم العسكرية ولاية قضائية على الجرائم المدعي بها التي يرتكبها مدنيون؟".

٢٥ - السيد بروني شيلي: اقترح أيضاً إضافة إشارة إلى الجرائم المدنية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة.

٢٦ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إضافة مسألة إضافية تتعلق بالولاية القضائية، على الأسس التي اقترحها السيد بويرغنتال والسيد بروني شيلي.

٢٧ - وقد تقرر ذلك.

التقرير الدوري الثالث لبيرو (CCPR/C/83/Add.1)

٢٨ - السيدة إيفات: أشارت إلى أن حكومة بيلرو طلبت تأجيل تقديم تقريرها الدوري الثالث إلى الدورة السابعة والخمسين، وقالت إن اللجنة، توحياً للفعالية، تستطيع اعتماد قائمة المسائل في الدورة الحالية وإتاحتها لحكومة بيلرو.

٢٩ - السيد للاه يؤيده كل من السيد ما فروماتيس، والسيدة ميدينا كويروغا، والسيد بروني شيلي، والسيدة شانيه، والسيد باغواتي، والسيد فرنسيس: قال إن تزويد بيرو بقائمة المسائل قبل موعد تقديم تقريرها إلى اللجنة بأربعة أشهر من شأنه أن يشكل سابقة مؤسفة وينطوي على محاباتها دون سواها من الدول الأطراف بغير وجه حق.

٣٠ - لورد كولفيل: قال إنه ينبغي إحاطة حكومة بيرو علما بأن اللجنة تحتفظ بحقها في تعديل مشروع قائمة المسائل المعروضة على الدورة السابعة والخمسين.

٣١ - السيدة إيفات: قالت إن تزويد الدولة الطرف بقائمة المسائل في الدورة السابقة للنظر فيها قد يسهل أعمال اللجنة ويسهلها.

٣٢ - السيد كلاين: قال إن المسألة ليست مسألة معاملة تفضيلية وإنما هي الحصول على أفضل أجوبة ممكنة على أسئلة اللجنة. وينبغي للجنة في سياق اتصالاتها مع حكومة بيرو، أن تعرب عن قلقها إزاء تأجيل تقديم التقرير في اللحظة الأخيرة.

٣٣ - السيد بوكار: قال إنه ينبغي للرئيس أن يوجه رسالة إلى حكومة بيرو تؤكد استعداد اللجنة لتأجيل نظرها في التقرير، لكي يتاح لوزير العدل أن يحضر، وأنها تتطلع إلى الاجتماع بوفد رفيع المستوى.

٣٤ - الرئيس: قال إنه سيعمل وفقا لما اقترحه اللورد كولفيل والسيد بوكار.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥